

اتفاق تعاون بين
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
و
حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
في
مجال العلوم و التكنولوجيا

إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية و حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (المشار إليهما فيما يلي بـ"الطرفين")؛

- وعيَا منها بأن التعاون الدولي في مجال العلوم و التكنولوجيا سوف يعزز أواصر الصداقة و التفاهم بين شعبيهما، و يدفع بالعلوم و التكنولوجيا في البلدين نحو التقدم و خدمة الإنسانية أيضاً؛

- و إذ تقاسمان مسؤولية المساهمة في الازدهار و الرفاهية المستقبليين للعالم، ورغبة منها في مضاعفة الجهود قصد تعزيز سياستهما الوطنية في مجال البحث و التطوير؛

- و اعتباراً منها أن التعاون العلمي و التقني شرط هام في تنمية اقتصادياتهما الوطنية وقاعدة لتوسيع المبادرات التجارية؛

- و رغبة منها في تعزيز تعاونهما الاقتصادي بفضل تطبيقات تكنولوجيا عالية المستوى؛

- و رغبة منها في إقامة تعاون دولي ديناميكي وفعال بين المنظمات العلمية و العلماء في البلدين وبلدان أخرى من منطقة المغرب العربي؛

اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى

1- يهدف هذا الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول التعاون في مجال العلوم و التكنولوجيا «الاتفاق» إلى تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للطرفين، وإلى توسيع العلاقات القائمة بين الأسرتين العلمية والتكنولوجية في البلدين وفي منطقة المغرب العربي وكذلك إلى ترقية التعاون العلمي والتكنولوجي للأغراض السلمية في الميادين ذات المنفعة المشتركة.

2- إن الأهداف الرئيسية لهذا التعاون هي توفير فرص لتبادل الآراء و المعلومات و المهارات و التقنيات و التعاون في مشاريع علمية وتكنولوجية ذات الاهتمام المشترك.

المادة 2

1- يشجع الطرفان التعاون في النشاطات العلمية و التكنولوجية ذات الاهتمام المشترك من خلال تبادل المعلومات العلمية و التقنية و الخبراء العلميين و التقنيين و تنظيم ملتقيات و اجتماعات مشتركة و تكوين الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا و تسيير مشاريع بحث مشتركة و تبادلات بيادغوجية في مجال العلوم والتكنولوجيا، و إقامة شراكة علمية بين القطاعات العمومية وخاصة، و أشكال أخرى من التعاون العلمي و التكنولوجي يمكن للطرفين الاتفاق عليها.

2- يرتكز التعاون، بموجب هذا الاتفاق، على تقاسم المسؤوليات و على تساوي المساهمات و الفوائد وفقاً للخبرة و الموارد العلمية و التكنولوجية الخاصة بكل الطرفين.

3- تمنح الأولوية للتعاون الذي يسمح بالتقدم نحو أهداف علمية و تكنولوجية مشتركة الداعم لشراكات بين مؤسسات البحث الخاصة و العمومية و للصناعة. يتناول هذا التعاون كافة الميادين المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا مثل ترقية عملية اتخاذ القرارات على أسس علمية و حماية البيئة و التسوع البيولوجي و التسيير المتكامل لموارد المياه بالأحواض المائية و البحث في المجال البحري و علم البحار والأرصاد الجوية و علم الزلازل و البحث التطبيقي في الهندسة المقاومة للزلازل، والزراعة و الطاقة و الفضاء و الصحة و التكنولوجيا الحيوية و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و التعليم العلمي و التكنولوجي وكذا العلوم و التكنولوجيا و الهندسة الموجهة للتنمية المستدامة.

المادة 3

1- يشجع و يسهل الطرفان، إذا اقتضى الحال، تعزيز الاتصالات المباشرة والتعاون بين الوكالات الحكومية والجامعات ومراكز البحث والمؤسسات وشركات القطاع الخاص وهيئات أخرى في البلدين وكذلك، عند الاقتضاء، في بلدان منطقة المغرب العربي الأخرى.

2 - يمكن للوكالات الحكومية و الهيئات المعينة من الطرفين، وفقا لهذا الاتفاق، إبرام اتفاقيات أو ترتيبات تنفيذية في مجالات علمية وتكنولوجية محددة، إذا اقتضى الحال. و تشمل هذه الاتفاقيات و الترتيبات المسائل المتعلقة بالتعاون وإجراءات نقل و استعمال الوسائل و التجهيزات والأموال و كذا مجالات أخرى مناسبة.

3- لا يخل هذا الاتفاق بالاتفاقيات و الترتيبات العلمية و التكنولوجية الأخرى المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 4

تجري نشاطات التعاون بموجب هذا الاتفاق، وفقا للقوانين و التنظيمات والإجراءات السارية المفعول في البلدين، و تتوقف على توفر الموارد المالية و البشرية. لا يشكل هذا اتفاق أي التزام مالي بالنسبة لأي من الطرفين.

المادة 5

يمكن دعوة العلماء و الخبراء التقنيين أو الإدارات و المؤسسات الحكومية من دول المغرب العربي أو من أي بلد آخر أو منظمة دولية في الحالات المناسبة و بررضا الطرفين، للمشاركة في المشاريع و البرامج التي تتم بموجب هذا اتفاق، على نفقاتهم الخاصة، ما لم يتحقق على خلاف ذلك.

المادة 6

1- يتفق الطرفان على التشاور دوريا و بطلب أي منهما حول تنفيذ اتفاق و تطوير التعاون بينهما في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

- 2- السلطات المكلفة بمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق هي:
- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية: كتابة الدولة
 - بالنسبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : وزارة الشؤون الخارجية..

تهتم هذه السلطة بالمسائل الإدارية، و حسب الحالة تضمن توجيه و تنسيق النشاطات المنجزة بموجب هذا الاتفاق.

3- فضلا عن ذلك، يعين كل طرف نقطة اتصال لتلقيح و اعتماد طلبات ترخيص الدخول إلى المياه الخاضعة للسيادة الوطنية من أجل البحث العلمي، ويقوم بمعالجة هذه الطلبات بالسرعة الممكنة و أخذها بالاعتبار ما تقدمه هذه النشاطات لتقديم المعارف العلمية.

المادة 7

1- إن المعلومات العلمية والتكنولوجية غير المقيدة بحقوق الملكية الخاصة الناتجة عن نشاطات التعاون بموجب هذا الاتفاق، باستثناء السرية منها لأسباب تجارية أو صناعية، يمكن وضعها تحت تصرف المجتمع العلمي الدولي عن طريق السبل العادلة وطبقا للقوانين و الإجراءات الوطنية للإدارات و الهيئات المشاركة، و ذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. لا يعطى أي ضمان صريح أو ضمني بشأن ملاءة المعلومات المتبادلة بموجب هذا الاتفاق.

2- تحدد في الملحق I الأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية المنتجة أو الموردة في إطار نشاطات التعاون المنجزة بموجب هذا الاتفاق. وتطبق على كل النشاطات المنجزة في إطار هذا الاتفاق ، ما لم يتم الاتفاق كتابيا على خلاف ذلك بين الطرفين أو ممثليهما.

3- توزع الملكية الفكرية المنتجة في إطار نشاطات التعاون، المنجزة وفق المادة 5 (مشاركة الدول الأخرى) من الاتفاق، حسب مخطط تسيير خاص بها مع و متفق عليه من طرف الدول المعنية. و يجب إعداد هذا المخطط إما قبل الشروع في نشاط التعاون، أو بعده، خلال أجل معقول، مع الأخذ بعين الاعتبار مساهمات كل بلد و مشاركيه، و مزايا منح رخص الاستغلال حسب الإقليم أو مجال الاستعمال، و الشروط التي يفرضها القانون الداخلي للدول المعنية و عوامل أخرى ملائمة.

4- تحدّد في الملحق II الترتيبات المتعلقة بحماية المعلومات و التجهيزات الحساسة، و المعلومات أو التجهيزات الخاصة للمراقبة عند التصدير، غير المصنفة و المحوله في إطار هذا الاتفاق. وتطبق هذه الترتيبات على كافة النشاطات المنجزة بموجب هذا الاتفاق، ما لم يتفق الطرفان أو مثلاهما كتابيا على خلاف ذلك.

المادة 8

1- يسهل كل طرف، وفقا لقوانينه وتنظيماته، الدخول إلى والخروج من إقامته لمستخدمي وتجهيزات الطرف الآخر المشاركة أو المستعملة في المشاريع و البرامج المنجزة بموجب هذا الاتفاق.

2- يسهل كل طرف ، حسب الحالة و وفقا لقوانينه وتنظيماته، الدخول السريع و القعال لأشخاص الطرف الآخر المشاركين في النشاطات المنجزة بالتعاون بموجب هذا الاتفاق، إلى مناطقه الجغرافية ومؤسساته و معطياته و عتاده و خبرائه العلميين و مختصيه و باحثيه اللازمين للسير الحسن لتلك النشاطات.

3- تعفى من الضرائب، بما فيها الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية، المفروضة من طرف حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السلع المقتناة، بما في ذلك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و من قبل المستفيدين (المتعاقدين و المستفيدين من الباطن) أو الحكومات الأجنبية، و التي تم تمويلها بإعانة من الولايات المتحدة في إطار هذا الاتفاق. تقوم حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال أربعة أشهر من تاريخ التحصيل، بتعويض حكومة الولايات المتحدة أو وكلائها (بما فيهم المستفيدين)، على الأقل، مبلغ الرسم على القيمة المضافة و الرسوم الجمركية المفروضة، أو يمكن أن يكون هذا المبلغ محل اقتطاع من كل مساعدة لاحقة تمنها الولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل هذه المنتجات كلا من المواد و الوسائل و السلع أو التجهيزات.

المادة 9

تم تسوية أي خلاف بين الطرفين حول تفسير أو تطبيق أحكام هذا الاتفاق بالمفاوضات و المشاورات بين الطرفين.

المادة 10

1- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ آخر بإشعار كتابي يتبادله الطرفان لإبلاغ بعضهما البعض بإتمام إجراءاتهما القانونية. و يبقى ساري المفعول لمدة عشر (10) سنوات و يمكن تجديده لمدة عشر سنوات أخرى باتفاق مكتوب بين الطرفين.

2- بطلب من أي من الطرفين، يمكن تعديل هذا الاتفاق باتفاق كتابي.

3- يمكن فسخ هذا الاتفاق في أي وقت من أي وقت من أي من الطرفين بإشعار كتابي مسبق مدته ثلاثة أشهر يوجه إلى الطرف الآخر.

4- لا يؤثر فسخ هذا الاتفاق على تنفيذ أي نشاط تعاوني يجري بموجب هذا الاتفاق و لم يتم الانتهاء من إنجازه وقت الفسخ.

و إثباتاً لذلك ، قام الموقعان أدناه المخولان قانوناً من حكومتيهما ، بتوقيع هذا الاتفاق.

حرر بالجزائر في 18 جانفي 2006 في نسختين أصليتين باللغتين الإنجليزية و العربية ، وللنسختين نفس القوة القانونية.

عن حكومة
الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رشيد حراوبي

وزير التعليم العالي و البحث العلمي

عن حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية

باولا دوبريانسكي

وكيلة كاتب الدولة للديمقراطية
و الشؤون العالمية

الملحق I
الملكية الفكرية

وفقاً للمادة 7 (2) من هذا الاتفاق :

I - التزام عام

يضمن الطرفان حماية ملائمة وفعالة لملكية الفكرية المبتكرة أو الموردة بمقتضى هذا الاتفاق و اتفاقات التنفيذ المناسبة. توزع حقوق الملكية الفكرية هذه وفقاً لأحكام هذا الملحق.

II - نطاق التطبيق

أ)- يطبق هذا الملحق على كل نشاطات التعاون التي تدخل في نطاق هذا الاتفاق ما لم يتفق الطرفان أو ممثلوهما على خلاف ذلك.

ب)- لأغراض هذا الاتفاق، تعني عبارة «ملكية فكرية» «نفس المواقبيع المذكورة في المادة 2 من الاتفاقية المؤسسة للمنظمة العالمية لملكية الفكرية، المعتمدة في ستوكهولم في 14 جويلية 1967، و يمكن أن تشمل مواقيع أخرى باتفاق الطرفين.

ج)- يضمن كل طرف، من خلال عقود أو وسائل قانونية أخرى مع مشاركيه، عند الحاجة، بأن يحصل الطرف الآخر على حقوق الملكية الفكرية الموزعة طبقاً لأحكام هذا الملحق. لا يعدل هذا الملحق أو يمس بتوزيع الحقوق بين طرف و مواطنه و الذي يحدد بموجب قوانينه و أعرافه.

د)- ما لم ينص هذا الاتفاق على خلاف ذلك، تتم تسوية الخلافات المتعلقة بالملكية الفكرية عن طريق المفاوضات بين المؤسسات المشاركة المعنية، أو إذا اقتضى الحال، بين الطرفين أو ممثليهما. و باتفاق الطرفين، يرفع الخلاف إلى محكمة تحكيم يكون قرارها ملزماً للطرفين وفقاً لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، ما لم يتفق الطرفان أو ممثلوهما كتابياً على خلاف ذلك. و تطبق قواعد التحكيم المعمول بها في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

و)- لا يؤثر فسخ أو انقضاء هذا الاتفاق على الحقوق المكتسبة و الالتزامات المنعقدة بموجب هذا الملحق.

III توزيع الحقوق

أ- لكل طرف الحق في رخصة غير احتكارية و لا رجعة فيها و معفية من الحقوق، صالحة في كل الدول، لتحصيل إتاوة مقابل ترجمة مقالات المجلات والتقارير والكتب العلمية والتكنولوجية الناتجة مباشرة عن التعاون في نطاق هذا الاتفاق ونسخها و توزيعها على العامة. يجب أن تذكر أسماء المؤلفين في كل النسخ الموضوعة للتداول لكل عمل محمي بقانون المؤلف و المنشور طبقاً لهذه المادة، إلا إذا رفض أحد المؤلفين صراحة ذكر إسمه.

ب- يتم توزيع الحقوق في كل أشكال الملكية الفكرية، ما عدا الحقوق المذكورة في الفقرة III . أ . أعلاه على النحو التالي :

1) يحصل الباحثون الزائرون على حقوق و جوائز و مكافآت و إتاوات، وفقاً لسياسات المؤسسة المستقبلة.

2) (أ) تعتبر كل ملكية فكرية يبتكرها أشخاص موظفون أو ممولون من قبل أحد الطرفين في إطار نشاطات التعاون، باستثناء تلك التي تمت تغطيتها في الفقرة III (ب) (1)، ملكاً لهذا الطرف.

تعتبر الملكية الفكرية التي يبتكرها أشخاص موظفون أو ممولون من كلا الطرفين ملكية مشتركة بينهما. كما يملك كل مبتكر الحق في الجوائز و المكافآت والإتاوات وفقاً لسياسات المؤسسة التي توظفه أو تموله.

(ب) يملك كل طرف في حدود إقليمه ، جميع الحقوق في استغلال أو الترخيص لاستغلال الملكية الفكرية المبتكرة في إطار نشاطات التعاون ، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك في ترتيب تفاصيـ ذي أو ترتيب آخر.

(ج) تحدد حقوق كل طرف خارج حدود إقليمه، باتفاق متبادل أخذـا بعين الاعتبار المساهمات النسبية للأطراف ومشاركيـم في نشاطات التعاون، و درجة الالتزام للحصول على الحماية القانونية ومنح رخص استغلال الملكية الفكرية و أي عامل آخر يعد ملائماً.

(د) بخلاف الفقرتين III ب ، (2) (أ) و(ب) أعلاه، إذا أدى مشروع ما إلى ابتكار ملكية فكرية محمية بقانون أحد الطرفين دون الآخر، يكون لهذا الأخير الحق في استغلال الملكية الفكرية أو الترخيص باستغلالها حتى و إن

لم يكن لمبتكري الملكية الفكرية الحق في الجوائز والكافيات والإتاوات مثل ما هو منصوص عليه في الفقرة III ب (٢) (١).

(هـ) يطلع الطرف الموظف أو الممول للمبتكر أو للمبتكرين، على كل ابتكار ناتج عن نشاط التعاون، في أقرب الآجال، الطرف الآخر ويسلم له جميع الوثائق والمعلومات الضرورية ليسمح لهذا الأخير بتحديد أية حقوق يمكنه المطالبة بها. يمكن لأحد الطرفين وبهدف حماية حقوقه في الابتكار، طلب كتابياً من الطرف الآخر تأجيل النشر أو تأجيل وضع هذه الوثائق أو المعلومات في متناول الجمهور. ويجب ألا يتتجاوز هذا التأخير مدة ستة أشهر ابتداء من تاريخ إشعار الطرف المبتكر الطرف الآخر بهذا الابتكار، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابياً.

IV سرية المعلومات المتعلقة بالأعمال

في حالة ما إذا تم توريد أو ابتكار معلومات تعتبر «سرية للأعمال» في إطار هذا الاتفاق، يقوم كلا الطرفان ومشاركوهما بحمايتها وفقاً للتشريعات والتنظيمات والممارسات الإدارية السارية.

يمكن اعتبار المعلومة سرية للأعمال إذا كان بإمكان حائزها الحصول على فائدة اقتصادية منها أو ميزة تنافسية على حساب من لا يحوزونها، و كانت المعلومة غير معروفة لدى العامة و لا يمكنهم الحصول عليها من مصادر أخرى و أن أصحابها لم يضعوها تحت التصرف من قبل دون اشتراط وجوب الحفاظ على سريتها في الوقت المناسب.

ملحق II

الالتزامات الأمنية

I حماية التكنولوجيا الحساسة

يتلقى الطرفان على أنه لا يمكن تقديم، بموجب هذا الاتفاق، أية معلومات أو تجهيزات تكون حمايتها ضرورية لمصلحة الأمن الوطني أو الدفاع أو العلاقات الخارجية لأي من الطرفين، و تكون مصنفة وفقاً للتشريعات والتنظيمات أو التعليمات الوطنية المطبقة. وفي حالة ما إذا تعرف أو اعتقاد أحد الطرفين أنه تعرف خلال نشاطات التعاون طبقاً لهذا الاتفاق، على معلومات أو تجهيزات تتطلب مثل هذه الحماية ، تبلغ فوراً إلى الجهات الرسمية المناسبة للطرف الآخر. ويتشاور الطرفان قصد تحديد الإجراءات الأمنية الملائمة وتنفيذها ، باتفاق كتابي بينهما، حول هذه المعلومات والتجهيزات. وإذا اقتضى الحال ، يعدل الطرفان هذا الملحق بغية إدخال هذه الإجراءات الأمنية.

II نقل التكنولوجيا

يتم نقل المعلومات أو التجهيزات غير المصنفة بين الطرفين طبقاً للتشريعات والتنظيمات المناسبة للطرف الذي قام بهذا النقل، بما في ذلك قوانينه الخاصة بمراقبة الصادرات. وإذا ما اعتبر أحد الطرفين ذلك ضرورياً، تدمج أحكام مقصولة مخصصة لمنع أي نقل أو إعادة نقل غير مسموح به للمعلومات أو التجهيزات في عقود أو ترتيبات التنفيذ. ويتم الإعلان عن أية معلومات أو تجهيزات موجهة للتصدير المراقب كما هي وترفق بالوثائق المناسبة المحددة لقيود الاستعمال أو النقل اللاحق لهذه المعلومات أو التجهيزات.